

عزيمته فلا يجعل الدارستانا ولا حيا ما ولا بالعكس ولا يبنى في
الارض المعقوفة ولا يبنى ها سبنا اذا جعل الواقف للموتى
ما يرى المصلح ولو فعل كان متعديا وفي فتاوى الفقهاء انه يجوز جعل
حانوت القصارين المجازين وقال في المرح الكبير وكانه افضل تغيير
النوع دون المنسوخ ولا يجوز جعل دار المسجد مسجدا ولو وقف في قرية
على قوم جائز اهل دار مسجد ومقبرة وسقاية فيها ولو هدم الدار او
المنارة ظالم اهلها من القضاة ومنه ولو ائتممت استغلت بالاجارة
فمنه عما اوضح فيها حيا من ثم يبنى من ثلثها ويجوز ان يذن الامام للموتى
في الاترا والافتا من حال نفسه على العارة بشرط الرجوع وليس له دون
اذن ولا يقبل قوله في الاستدانة مادام قوما اذا انزل لم يقبل ولو نزل الموقوف
في يد الموقوف عليه بلا تعد لم يقبل ويتعدى من واستعماله في غيره ما وقف له
تعد ولو وقف على بعض السراج الفراع لم يقبل بغيره بل لا يقبل ولو وقف
على وجه السراج للمسجد جائز وضعه في جميع الليل اذا اشغبه به متصفح
لمصلحة ونائم وغيرهما ولو لم يكن فيه احد لم يجز **قن نيب** ولو اجرها نوتا
من اجل ما اخذ الاجرة منه سنين فاذا في اخر ان ذلك وقف عليه قد عواها
يتوقف على من في ذلك دون من اخذ الاجرة ولو ائتمت القبرة ولم يبق
اثرها لم يجز للامام اجارةها للزراعة وصرف ثمنها الى المصلح ولو وقف
دارا اوها نوتا على مسجد ثم وقف شيئا اخر يدرك ذلك الموقوف على ان
يقص الاثر المطابق ذلك صلاح المسجد ففي زيادة المفتاح للزجاجي
ان الاثر والشا في كل زمان وقفا عليه ولو كان ارضها ما كثر انب

باب

ولم يدر ايها هو جانف الامام اجارةها انما انفس عن رجوعه ولو باع دارا فادى ابنه
على المشرى بان البايع كان وقفنا علينا وعلى اولادنا واقام بيننا بطل البيع ولو اقام
المشرى بيننا على اقر المذعي بانها كانت ملكا لا يبيعها باعها ثم اطفان من
اولاد الاولاد سمعت وتطلت دعواه الوقفية في نصيب دون نصيب الاطفال وليس
لر ان يدعي نصيب اولاده لان يزوج في اخره من كونها نصيب الملك فيما يدعي له
ويقدم البينة عنهم ويجوز ان نصيب المقر ليدعي ولو ادعى المقر جمل ما لو وقف وقت
الاقرار صدق بينه ولو ادعى على رجل بانه هذه الدار التي في يدك وقفنا
اليه على وعلى اولاده واقام بينة في ذلك مات ابوك فقال من صدقت
عشر سنة فيقول للشهود ولم مات ابوك قالوا هذا حرم وعشر سنة فاخلاقا
في التاريخ لا يبطل الشهادة ولو قال الشهود في الشهادة وقفنا ابوه من صدقة
عشر سنة ثم سئل عنه فقال ما لي عند خمس وعشر سنة تطلبت شهادتهم وقال
رجل للشهود واستند وابا في جمع مما حالوا املاكي على كذا ولم يجد شيئا عند
كان الجميع وقفا ولا يقرب سكي من عن ان الهدود ولا جعل الشهود بها ومنها
سند الشهود بما سمعوا من الوقف **كتاب البيعة** وهو تعليك بالاعراض
فان كان المنيب محتا جافدقة وان نقل الموهوب الى المنيب بنفسه او غيره
اعظامه والاراما لا تقرب اخر فند في امتيازها من البيعة والصدق بالصدق ولو بيعت
سبا الاضطر واضلقت في قصد فانه تلفظها بالبعث بالاهلاء او اللعاق او
الامانة او غيرها فالحكم للفظ وان لم يلفظها فالحكم بقصد ويصدق بينه في
ان كان له عليه شيء والا فالبيع من اليد ولو ادعى عليه ولم يبعث قال القول المذاع
وتدعى الاجارة ولو قال المبيعون اليد ارسله هدية وقال الرسول بل ودعيه